Présidence Tunisie رئاسة الجمهورية التونسية

Favoris · 9 h ·

تحول رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر هذا اليوم الاثنين 26 فيفري 2024، إلى قصر الحكومة بالقصبة حيث اجتمع بالسيد أحمد الحشاني، رئيس الحكومة. وتناول اللقاء خاصة عددا من مشاريع الأوامر والقوانين التي ستعرض على مجلس الوزراء القادم، قبل أن يعقد اجتماعا بحضور كل من رئيس الحكومة والسيدتين ليلى جفال، وزيرة العدل، وسهام بوغديري نمصية، وزيرة المالية.

وتم التطرق، خلال هذا الاجتماع، خاصة إلى ضرورة الإسراع في تكوين لجنة الصلح الجزائي حتى تعود للشعب أمواله المنهوبة في الداخل وفي الخارج على السواء.

وأكّد رئيس الجمهورية على ضرورة تحمّل من سيتم تعيينهم المسؤولية كاملة في التدقيق في الملفات التي ستُعرض عليهم قبل أن تُعرض على مجلس الأمن القومي ليُقرّ مبلغ الصلح أو ليُرفّع فيه أو يرفضه كما نصّ على ذلك القانون الذي نقّح المرسوم الذي أنشأ هذه اللجنة.

وشدد رئيس الدولة على أن من يريد أن يعيد أموال الشعب كاملة فأبواب الصلح مفتوحة أمامه، وأما من اختار غير الصلح سبيلا فليتحمّل مسؤوليته كاملة أمام القضاء.

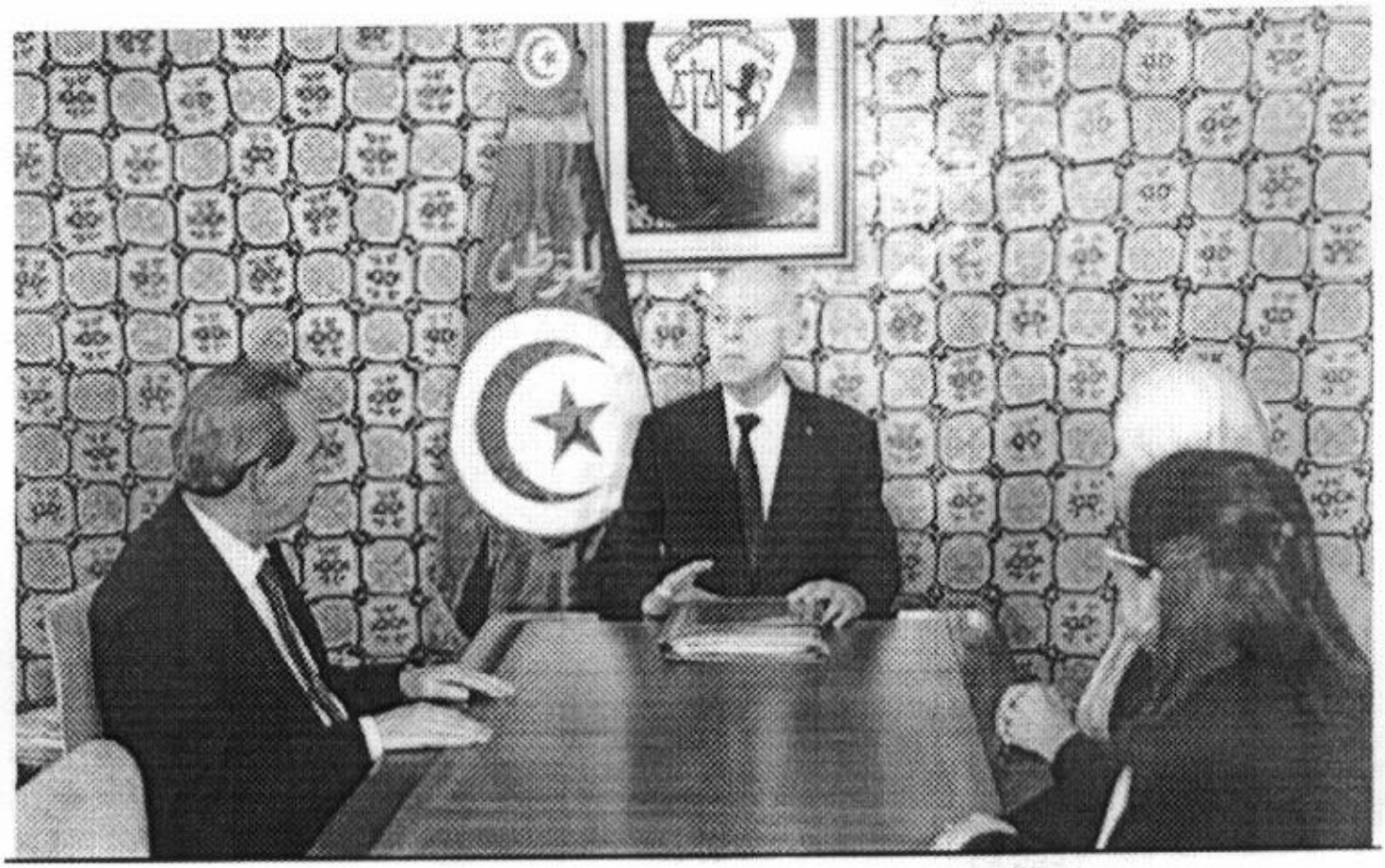

رئيس الدولة: من يُريد إعادة أموال الشعب كاملة أبواب الصلح مفتوحة أمامه

19:59 2024/02/26

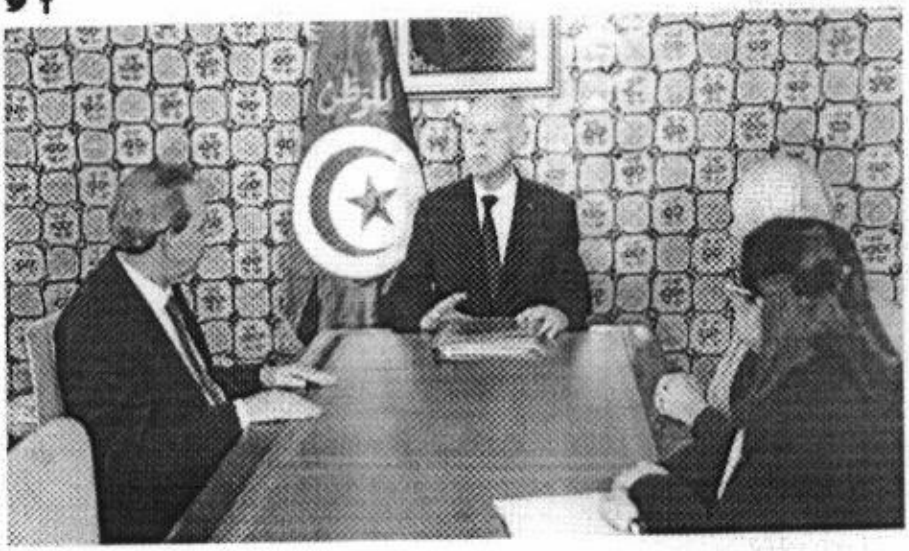

تحوّل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر هذا اليوم الاثنين 26 فيفري 2024، إلى قصر الحكومة بالقصبة، حيث اجتمع برئيس الحكومة أحمد الحشاني.

وأفادت رئاسة الجمهورية في بلاغ لها، بأنّ اللقاء تناول خاصّة عددا من مشاريع الأوامر والقوانين التي ستعرض على مجلس الوزراء القادم، قبل أن يعقد اجتماعا بحضور كلّ من رئيس الحكومة وليلى جفال، وزيرة العدل، وسهام بوغديري نمصية، وزيرة المالية.

وتمّ التطرق، خلال هذا الاجتماع، خاصّة إلى ضرورة الإسراع في تكوين لجنة الصلح الجزائي حتّى تعود للشعب أمواله المنهوبة في الداخل وفي الخارج على السواء، وفق نصّ البلاغ.

وأكّد رئيس الجمهورية على "ضرورة تحمّل من سيتم تعيينهم المسؤولية كاملة في التدقيق في الملفات التي ستُعرض عليهم قبل أن تُعرض على مجلس الأمن القومي ليُقرّ مبلغ الصلح أو ليُرفّع فيه أو يرفضه كما نصّ على ذلك القانون الذي نقّح المرسوم الذي أنشأ هذه اللجنة".

وشدّد رئيس الدولة على أنّ "من يريد أن يعيد أموال الشعب كاملة فأبواب الصلح مفتوحة أمامه، وأما من اختار غير الصلح سبيلا فليتحمّل مسؤوليته كاملة أمام القضاء".

nessma.tv

سعيّد: من يريد إعادة أموال الشعب كاملة فأبواب الصلح مفتوحة أمامه

نسمة

2-3 minutes

تحول رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر هذا اليوم الاثنين 26 فيفري 2024، إلى قصر الحكومة بالقصبة حيث اجتمع برئيس الحكومة أحمد الحشاني.

وتناول اللقاء خاصة، وفق بلاغ صادر عن رئاسة الجمهورية، عددا من مشاريع الأوامر والقوانين التي ستعرض على مجلس الوزراء القادم، قبل أن يعقد اجتماعا بحضور كل من رئيس الحكومة ليلى جفال، وزيرة العدل، وسهام بوغديري نمصية وزيرة المالية.

وتم التطرق، خلال هذا الاجتماع، خاصة إلى ضرورة الإسراع في تكوين لجنة الصلح الجزائي حتى تعود للشعب أمواله المنهوبة في الداخل وفي الخارج على السواء.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة تحمّل من سيتم تعيينهم المسؤولية كاملة في التدقيق في الملفات التي ستعرض عليهم قبل أن تعرض على مجلس الأمن القومي ليُقرّ مبلغ الصلح أو ليرفع فيه أو يرفضه كما نصّ على ذلك القانون الذي نقح المرسوم الذي أنشأ هذه اللجنة.

وشدد رئيس الدولة على أن من يريد أن يعيد أموال الشعب كاملة فأبواب الصلح مفتوحة أمامه، وأما من اختار غير الصلح سبيلا فليتحمّل مسؤوليته كاملة أمام القضاء.

سعيد: من يريد أن يعيد أموال الشعب كاملة فأبواب الصلح مفتوحة أمامه

تحول رئيس الجمهورية قيس سعيد، عصر أمس الاثنين، إلى قصر الحكومة بالقصبة حيث اجتمع بأحمد الحشاني، رئيس الحكومة. وتناول اللقاء خاصة عددا من مشاريع الأوامر والقوانين التي ستعرض على مجلس الوزراء القادم، قبل أن يعقد اجتماعا بحضور كل من رئيس الحكومة وليلى جفال، وزيرة العدل، وسهام بوغديري نمصية، وزيرة المالية.

وتم التطرق، خلال هذا الاجتماع، خاصة إلى ضرورة الإسراع في تكوين لجنة الصلح الجزائي حتى تعود للشعب أمواله المنهوبة في الداخل وفي الخارج على السواء.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة تحمّل من سيتم تعيينهم المسؤولية كاملة في التدقيق في الملفات التي ستُعرض عليهم قبل أن تُعرض على مجلس الأمن القومي ليُقرّ مبلغ الصلح أو ليُرفع فيه أو يرفضه كما نصّ على ذلك القانون الذي انبثق المرسوم الذي أنشأ هذه اللجنة.

وشدد رئيس الدولة على أن من يريد أن يعيد أموال الشعب كاملة فأبواب الصلح مفتوحة أمامه، وأما من اختار غير الصلح سبيلا فليتحمّل مسؤوليته كاملة أمام القضاء.

SAÏED LORS D'UNE RÉUNION AVEC LE CHEF DU GOUVERNEMENT, LA MINISTRE DE LA JUSTICE ET LA MINISTRE DES FINANCES :

«Quiconque souhaite restituer l'argent du peuple, les portes de la réconciliation lui sont ouvertes»

La réunion a également abordé un certain nombre de projets d'ordonnances et de lois qui seront présentés au prochain Conseil des ministres.

Le Président de la République, Kaïs Saïed, s'est rendu hier au Palais du gouvernement à La Kasbah, où il a rencontré le Chef du gouvernement, Ahmed Hachani. La réunion a notamment abordé un certain nombre de projets d'ordonnances et de lois qui seront présentés au prochain Conseil des ministres. Il a par la suite tenu une réunion en présence du Chef du gouvernement et de Mme Leila Jaffal, ministre de la Justice, et Me Sihem Boughdiri Nemsia, ministre des Finances.

Au cours de cette réunion, le Chef de l'Etat a insisté sur la nécessité d'accélérer la formation d'un comité de réconciliation pénale afin que les fonds pillés tant au niveau local qu'à l'étranger puissent être restitués au peuple. Le Président de la République a souligné la nécessité que ceux qui seront nommés assumeront l'entière responsabilité de l'examen des dossiers qui leur seront présentés avant leur présentation au Conseil de sécurité nationale pour approuver le montant du règlement, l'augmenter ou le rejeter comme le prévoit la loi modifiant le décret portant création de ce comité.

Le Chef de l'Etat a souligné que quiconque veut restituer intégralement l'argent du peuple, les portes de la réconciliation lui sont ouvertes, et quant à celui qui choisit une voie autre que la réconciliation, il doit assumer l'entière responsabilité devant le pouvoir judiciaire.

Présidence du Gouvernement Tunisien - رئاسة الحكومة التونسية

Favoris

رئيس الحكومة يشرف على مجلس وزاري مضيق حول مجلة الصرف.

أشرف رئيس الحكومة السيد أحمد الحشاني مساء اليوم الاثنين 26 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، على مجلس وزاري مضيق خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنظيم العلاقات المالية مع الخارج. وذلك بحضور وزيرة العدل السيدة ليلى جفال، ووزيرة المالية السيدة سهام البوغديري نمصية، ووزيرة الاقتصاد والتخطيط السيدة هرمال الورغي السعفي، ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة السيدة فاطمة الثابت شنوف، ووزير السياحة السيد محمد المعز بلحسين. وم... En voir plus

nessma.tv

القصبة.. جلسة عمل وزارية تنظر في مجلة الصرف

نسمة

3-4 minutes

أشرف رئيس الحكومة أحمد الحشاني، مساء اليوم الاثنين 26 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، على جلسة عمل وزارية خصّصت للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنظيم العلاقات المالية مع الخارج، وذلك بحضور وزيرة العدل ليلى جفال، ووزيرة المالية سهام البوغديري نمصية، ووزيرة الاقتصاد والتخطيط فريال الورغي السبعي، ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة فاطمة الثابت شيبوب، ووزير السياحة محمد المعز بلحسين، ومحافظ البنك المركزي فتحي زهير النوري.

وجاء في بلاغ لرئاسة الحكومة أن أحمد الحشاني قد اكد في مستهل الجلسة على أن مشروع مجلة الصرف والتدابير المنبثقة عنها، تأتي في إطار مهام وزارة المالية، التي تعمل باشعارات الصرف ومهام البنك المركزي التونسي، الذي يرسل التعاميم للجهات المالية المعنية.
وفي نفس السياق، ذكر رئيس الحكومة بأن الدولة التونسية حريصة على كل مؤسساتها على غرار البنك المركزي التونسي، فهي موسسة تاريخية وعريقة، وتجدر الاشارة هنا، بأن محافظ البنك المغادر مؤخرا، وعلى عكس من سلفه وذلك منذ أكثر من عشرين سنة، قد أتم عهدته بالكامل، وهو دليل إضافي على استقرار الدولة التونسية.

واضاف البلاغ، أن وزيرة المالية سهام البوغديري نمصية قد قدمت عرضا حول مشروع مجلة الصرف الجديدة، حيث بيّنت المسار التشاركي الذي اعتمد لصياغته الى جانب محاوره الاساسية، وبالخصوص مراجعة مفهوم الاقامة، واقرار مبادىء التحرير لبعض التحويلات المتعلقة بالدفوعات المالية بين البلاد التونسية والخارج، والسماح بالتعامل بالأصول المشفرة، وتطوير منظومة الصرف اليدوي، واحداث صفة متعامل صرف معتمد لتمكين الشركات التونسية لانجاز التحويلات الى الخارج على غرار الشركات الناشئة، ومراجعة منظومة العقوبات والخطايا المالية.
وقد تقرر برمجة جلسة عمل وزارية ثانية للموافقة على المشروع بعد التعديل، ليتم برمجته في مجلس الوزراء في أقرب الاجال، ومن ثمة تقديمه لمجلس نواب الشعب.

مجلس وزاري مضيّق للنظر في مشروع مجلّة الصرف

22:40 2024/02/26

خصّص مجلس وزاري مضيّق انتظم مساء، الإثنين، للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنظيم العلاقات المالية مع الخارج.

وتقرر برمجة جلسة عمل وزارية ثانية للموافقة على مشروع مجلّة الصرف بعد التعديل، ليتم برمجته في مجلس الوزراء في أقرب الآجال، ومن ثمة تقديمه لمجلس نواب الشعب.

و أكّد رئيس الحكومة، أحمد الحشّاني، لدى إشرافه على أشغال الجلسة أن مشروع مجلّة الصرف والتدابير المنبثقة عنها، تأتي في إطار مهام وزارة المالية، التي تعمل بإشعارات الصرف ومهام البنك المركزي التونسي.

وقدمت وزيرة المالية، سهام البوغديري، بالمناسبة، عرضا بخصوص مشروع مجلة الصرف الجديدة. وبيّنت المسار التشاركي، الذّي اعتمد لصياغة هذا المشروع، خصوصا، مراجعة مفهوم الاقامة، واقرار مبادىء التحرير لبعض التحويلات المتعلقة بالدفوعات المالية بين البلاد التونسية والخارج، والسماح بالتعامل بالأصول المشفرة، وتطوير منظومة الصرف اليدوي، واحداث صفة متعامل صرف معتمد لتمكين الشركات التونسية من إنجاز التحويلات إلى الخارج على غرار الشركات الناشئة، ومراجعة منظومة العقوبات والخطايا المالية.

وحضر المجلس الوزاري المضيّق، إلى جانب وزيرة المالية، محافظ البنك المركزي وكل من وزيرة العدل ووزيرة الاقتصاد والتخطيط ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة ووزير السياحة.

LA KASBAH

Le nouveau code des changes bientôt présenté en Conseil des ministres

Le Chef du gouvernement a rappelé que toutes les institutions sont importantes et ont leur place dans le fonctionnement de l'Etat, à l'instar de la Banque centrale qui est une institution historique.

Le Chef du gouvernement, Ahmed Hachani, a présidé hier soir, au Palais du gouvernement, à La Kasbah, un conseil ministériel restreint. A l'ordre du jour, l'examen du projet de loi relatif à la régulation des relations financières avec l'étranger. La réunion s'est tenue en présence de la ministre de la Justice, Leila Jaffal, de la ministre des Finances, Sihem Boughdiri Nemsia, de la ministre de l'Economie et de la Planification, Faryal Warghi Sebai, de la ministre de l'Industrie, Fatma Thabet Chiboub, du ministre du Tourisme, Mohamed Ali-Moez Belhassin, et du gouverneur de la Banque centrale, Fathi Zouhair Al-Nouri.

Le Chef du gouvernement a fait valoir l'importance du nouveau code des changes et des mesures qui en découlent qui s'inscrivent dans le cadre des missions du ministère des Finances, qui œuvre en coordination avec la Banque centrale qui adresse des circulaires aux autorités financières compétentes. Dans le même contexte, le Chef du gouvernement a rappelé que toutes les institutions sont importantes et ont leur place dans le fonctionnement de l'Etat, à l'instar de la Banque centrale qui est une institution historique et ancienne. Il convient de noter ici que le gouverneur de la Banque a fini son mandat, une preuve supplémentaire de la stabilité de l'Etat tunisien. La ministre des Finances, Sihem Boughdiri Nemsia, a présenté le projet du nouveau code des changes, où elle a mis en avant le processus participatif qui a été adopté pour sa mise en œuvre, ainsi que ses axes majeurs, notamment la révision du principe de résidence, approuvant les principes de libéralisation de certains transferts liés aux paiements entre la Tunisie et l'étranger, permettant le commerce des crypto-actifs, développant le système d'échange manuel, et créant le statut d'opérateur de change agréé en vue de permettre aux entreprises tunisiennes de réaliser des transferts à l'étranger similaires aux startup. De même le système de pénalités et d'amendes financières a été révisé. Au cours du Conseil, il a été décidé de programmer un deuxième Conseil ministériel pour approuver le projet après l'amendement, pour le présenter ensuite à l'Assemblée des représentants du peuple.